

Distr.  
GENERAL

A/49/386  
15 September 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون  
البند ١٠٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

### مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لاستونيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف باسترعاء انتباهم إلى نص البيان الصادر عن وزارة خارجية استونيا بشأن حقوق الأجانب  
في استونيا.

وسأغدو ممتنًا لو تفضلتم بتعيم نص البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند  
١٠٣ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) ترايفيمي فيليستي

السفير

الممثل الدائم

بيان صادر عن وزارة خارجية استونيا  
بشأن حقوق الأجانب في استونيا

يتهم يولي فورو نتسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة في رسالته المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ (A/49/265)، كلا من استونيا ولاتفيا بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان قائمة بصفة رئيسية على سياسات الجنسية المطبقة لديهما. ومما يؤسف له أن كاتب الرسالة، ضمن رسالته نتيجة لافتقاره إلى المعلومات، فيما يبدو، معلومات غير دقيقة ومحرفه تفضي غالباً إلى استنتاجات متحيزه. وتتوفر المعلومات التالية نظرة عامة عن المسائل المتصلة بالجنسية والأجانب والأقليات القومية في استونيا الغرض منها تسلیط الضوء على المزاعم التي أطلقها ممثل الاتحاد الروسي.

أولاً - المسائل المتصلة بالجنسية

عطل الاحتلال السوفيتي لاستونيا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٤٠ وما تبع ذلك من ضم لها في ٦ آب/أغسطس ١٩٤٠ استقلالها الواقعي. واستعيد الاستقلال الواقعي في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١ استناداً إلى مبدأ الاستمرارية القانونية.

وكان قانون الجنسية الاستوني قد سن في عام ١٩٣٨ ووضع موضع التنفيذ من جديد في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢. ويستند هذا القانون، أسوة بأغلبية الدول الأوروبية، إلى مبدأ حق الدم. واستناداً لذلك، وبعد استعادة الاستقلال مباشرةً، أعتبر جميع الأشخاص الذين كانوا من مواطني جمهورية استونيا قبل ١٧ حزيران/يونيه ١٩٤٠ وذرياتهم مواطنين استونيين بصورة تلقائية بحكم المولد. أما الأشخاص الذي استوطنوا في استونيا خلال فترة الاحتلال السوفيتي وذرياتهم فبما كان لهم تقديم طلب للحصول على الجنسية عملاً بقانون الجنسية الاستوني.

وخلالاً لما ورد في مزاعم الاتحاد الروسي، لم تؤد إعادة تطبيق قانون الجنسية الاستوني إلى حرمان أي شخص من الجنسية. بل أتاحت أساساً قانونياً لمن استوطن في استونيا خلال الاحتلال بأن يقدم طلباً للحصول على الجنسية الاستونية واكتسابها. ويتمثل هدف قانون الجنسية، على غرار جميع القوانين، في القضاء على حالة الفوضى واقامة نظام قانوني ديمقراطي يتم بموجبه تحديد حقوق الأفراد وممارستها وحمايتها.

وقد اعتبر قانون الجنسية الاستوني قانوناً متحرراً من جانب العديد من بعثات الخبراء التابعة للبلدان ومنظمات دولية مختلفة. ويشترط القانون بأن يكون مقدم الطلب قد أقام في استونيا لمدة سنتين قبل تقديم الطلب ولمدة سنة واحدة بعد ذلك، من أجل تجهيز الطلبات. ويجب على مقدمي الطلبات أن يظهروا قدرًا من الالامام باللغة الاستونية وضعت له شروط محددة بكل وضوح بموجب أمر حكومي واعتبرته أحدى بعثات تقسيي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في متناول مقدمي الطلبات المحتملين (انظر

الوثيقة A/48/511). واستناداً لمقارنة دقيقة مع قوانين الجنسية المعمول بها في بلدان أخرى، وجدت البعثة أن قانون الجنسية الاستوني لا يتعارض مع القواعد أو المعايير المعترف بها دولياً.

وتتفق استونيا تماماً مع رأي الاتحاد الروسي القائل أن إعلان عدد كبير من الأشخاص بوصفهم أجانب أو عديمي الجنسية يشكل انتهاكاً مباشراً للمبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (انظر المادتين ٦ و ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). ولهذا من المؤسف أن يقوم الاتحاد الروسي الذي يعتبر نفسه الخلف القانوني لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والذي وضع يده على أرصدة الاتحاد السوفيaticي سابقاً وبعثاته الأجنبية وقواته المسلحة والهيكل الأساسي للدولة وغير ذلك، بمحاولة استبعاد مسألة مواطنيه المقيمين في بعض الدول المجاورة من هذه القائمة في حين يقبل المواطنين الروس المقيمين في معظم البلدان الأخرى.

#### ثانياً - المسائل المتصلة بالوضع القانوني للأجانب

ينظم قانون الأجانب الوضع القانوني لجميع الأشخاص الموجودين في استونيا الذين لا يحملون الجنسية الاستونية. وحدد الدستور الحقوق الأساسية للأجانب وحرياتهم وواجباتهم وهي تتفق مع الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها المواطنين الاستونيون.

وتحظى مشروع قانون الأجانب قبل اعتماده للتحليل من قبل خبراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وروعيت توصياتهم بدقة في الوثيقة الختامية. وتقرر بأن قانون الأجانب الاستوني يتماشى مع القواعد والمعايير المقبولة دولياً. وجرى تعليم قانون الأجانب الاستوني بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة (A/48/259).

ووفقاً للممارسة المتبعة عموماً، لا يتمتع الأجانب بجميع الحقوق السياسية التي ربما يتمتعون بها في بلد جنسيتهم مثل الحق في انتخاب الهيئات التمثيلية وانتخابهم لها، والحق في تشكيل أحزاب سياسية. وتأتي استونيا في عداد قلة من الدول التي تمنع الأجانب المقيمين في أراضيها حق انتخاب ممثلي لمجالس الحكم المحلي. وإن قانون الجانب الاستوني، بعد أن أخذ في اعتباره الروابط التي أقامها من استقر في البلد خلال فترة الاحتلال مع استونيا، وضع هؤلاء الأشخاص في موقف أفضل من موقف الأجانب الراغبين في الهجرة إلى استونيا اليوم. إذ يجب على المهاجرين الجدد المحتملين أن يقدموا طلباً للحصول على تراخيص للعمل والإقامة عن طريق بعثات استونيا في الخارج على أساس الحصص في حين أعطى لمن هو موجود في البلد بالفعل، ومعظمهم من المواطنين الروس، مدة ثلاثة سنوات، لغاية تموز يوليه ١٩٩٦، إكمال جميع الشكليات الالزامية لتسوية وضعهم القانوني في البلد. وجرى أيضاً تبسيط الشكليات المتعلقة بالأجانب الموجودين بالفعل في البلد. حيث يطلب منهم تقديم وثائق أقل عدداً ولا حاجة بهم إلى تقديم وثيقة صحيحة. أما حق الأجانب في التملك فهو مقيد فقط في حالة الأراضي حيث لا يجوز للأجانب شراءها إلا إذا كانت ستستخدم لإقامة منشأة انتاجية عليها، ويتساوى حق الأجانب في التملك في جميع الحالات الأخرى.

مع حق المواطنين بما في ذلك الحق في تحويل ملكية المساكن إلى القطاع الخاص. وجميع الضمادات الاجتماعية متساوية.

وملكية المساكن في استونيا محولة إلى القطاع الخاص على أساس نظام يستخدم سندات تحويل الملكية إلى القطاع الخاص، وهي سندات تحتسب قيمتها استناداً إلى عدد سنوات العمل في استونيا المحظلة بشروط تطبق بشكل متساوٍ على المواطنين والأجانب. ولا يمكن إدخال سنوات الخدمة في الجيش السوفيتي لأي شخص كان - سواءً كان مواطناً أو أجنبياً - في حساب عدد السنوات بالنظر لأن الخدمة في جيش الاحتلال لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال مفيدة لاستونيا. كما لا تحتسب سنوات العمل خارج استونيا بالنظر لأن النظام قائم على منطق مفاده أن العمل المنفذ في استونيا المحظلة قد أُسهم في أرصدة استونيا اليوم ويستأهل وبالتالي التعويض.

وتدرك حكومة استونيا تماماً أن تكاليف المعيشة قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً وأن هذا الارتفاع يؤثر إلى حد كبير على الأشخاص الذين يعيشهم المجتمع - السجناء والعاطلون عن العمل. إلا أنه لا مفر من هذا الأمر في مجتمع قطع على نفسه الانتقال إلى اقتصاد سوقي. وما من شخص في استونيا، سواءً كان مواطناً أم لا، تضمن له الدولة عملاً. والحق في الحصول على استحقاقات بطاله متساوٍ بالنسبة لجميع العاطلين عن العمل المسجلين بغض النظر عن جنسيتهم. وإن قبض استحقاقات البطالة لا يحرم أيضاً أي شخص من الحصول على الجنسية لأن هذه الاستحقاقات تعتبر دخلاً قانونياً.

### ثالثاً - الأقليات القومية

كانت استونيا أول بلد يطبق في العصر الحديث مبادئ الاستقلال الذاتي الثقافي غير الأقليمي، في عام 1925. وفي عام 1940، ألغى قانون الاستقلال الثقافي في أعقاب الاحتلال السوفيتي لاستونيا. وفي أيلول/سبتمبر 1993، عدل البرلمان القانون واستكمله وأعاد إقراره وأعطى الأقليات الحق في إنشاء ما يُعرف باسم الحكومات الذاتية الثقافية. وهذه الحكومات عبارة عن هيئات ينتخبها الأشخاص المنتسبون إلى أقلية قومية وتستطيع إصدار منشورات باللغات الخاصة بها فضلاً عن إنشاء كنائس ومدارس. وتعتبر الحكومات الذاتية الثقافية متساوية من الناحية القانونية مع الحكومات المحلية وتتلقي دعماً مالياً من الدولة.

ويتمتع قانون الاستقلال الذاتي الثقافي الاستوني بأهمية كبرى. فهو يوفر وسيلة لمعالجة المسائل المتعلقة بالأقليات القومية المنتشرة فيسائر أرجاء البلد من قبيل الفنلنديين والألمان واليهود واللاتفيين والتتار. وتعيش الأقليات القومية الكبرى من قبيل الروس والأوكرانيين والبيلاروسيين، في مجمعات محلية غالباً ويمكنها وبالتالي تمثيل مصالحها عن طريق كل من الحكومات الذاتية الثقافية ومجالس الحكم المحلي.

وتنطلق استونيا لدى تطبيق قانون الاستقلال الذاتي الثقافي من الممارسة الدولية التي تعرف الأقلية القومية بوصفها من مواطني الدولة التي يعيشون في أرضها ولا يتبعون إلى المجموعة الإثنية التي تمثل الأغلبية فيها.

وقد أعرب المندوب السامي المعنى بشؤون الأقليات القومية في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ماكس فان دير ستويل، عن تقديره للقانون مؤكداً أن القانون يمكن أن يعتبر بمثابة نموذج تحتذي به البلدان الأخرى.

#### رابعا - التعليم باللغة الروسية

تعكس حالة التعليم الاستوني في التسعينات انهيار نظام الاحتلال الدكتاتوري واستعادة الاستقلال والسيادة. وقد خضع التعليم في استونيا للتحميس والتنقيح من جميع جوانبه و مجالاته تقريبا. ويجري حاليا إصلاح كامل النظام المدرسي المشبع بالمارسات والمواصفات السوفياتية. وتواجه المدارس المتوسطة التي توفر التعليم باللغة الروسية مهمة إضافية تمثل في إدماج الطلاب غير الناطقين بالاستونية في المجتمع. وحاليا يستطيع الطلاب الذين يخرون من المدارس الأساسية المتوسطة التي توفر التعليم باللغة الروسية (٩ سنوات من التعليم) مواصلة دراساتهم في المدارس المهنية المتوسطة أو المدارس الثانوية العليا التي توفر التعليم باللغة الروسية. ويتوخى قانون المدارس الثانوية العليا والأساسية الذي صدر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الانتقال إلى التعليم المتوسط باللغة الاستونية في جميع المدارس الثانوية العليا الحكومية والتابعة للبلديات بحلول سنة ٢٠٠٠. وستواصل المدارس الأساسية توفير التعليم إما باللغة الاستونية أو اللغة الروسية فيما بعد. ويتمتع الآباء والطلاب بحق اختيار لغة التعليم. وينطلق القانون من افتراض مفاده أنه بحلول سنة ٢٠٠٠، سيكون خريجو المدارس الأساسية المتوسطة التي توفر التعليم باللغة الروسية قد اكتسبوا درجة من معرفة اللغة الاستونية تكفيهم لمواصلة دراساتهم في المدارس الثانوية العليا. كما يوفر قدرًا كافيا من الوقت لتدريب المعلمين على تعليم جميع المواضيع باللغة الاستونية في المدارس المتوسطة التي توفر التعليم حاليا باللغة الروسية. واستناداً لذلك، فإن الادعاء الذي أطلقه ممثل الاتحاد الروسي القائل أنه لن يكون بوسع أي مدرسة روسية أن تحصل على مركز المدرسة الثانوية المتمتعة بكل الحقوق القانونية، هو محض افتراض.

وعلاوة على ذلك، فإن قانون الاستقلال الذاتي الثقافي للأقليات القومية يمنع كذلك جميع مجموعات الأقليات الحق في إنشاء مدارس خاصة، بما في ذلك إنشاء مدارس ثانوية عليا تتمتع بحق التدريس بلغتها الخاصة وكذلك حق تدريس تراثها الثقافي. وتنص المادة ٢٧ من القانون بأن تمول من مخصصات الميزانية الحكومية، في جملة أمور أنشطة الاستقلال الذاتي الثقافي للأقليات القومية بما فيها المؤسسات التعليمية والمؤسسات الثقافية الإثنية والمشاريع التعليمية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وعندما استعادت أستونيا استقلالها تبنت مدة التدريس ذاتها، أي ١٢ سنة، في التعليم الثانوي الأستوني والروسي على السواء. وخلال الفترة السوفياتية، كانت المدارس الروسية في أستونيا تجبر على تدريس نفس المناهج الدراسي المستخدم في الاتحاد السوفيافي. وكان الأطفال الروس يحضورون المدرسة لمدة عشر سنوات في حين يحضر الأطفال الأستونيون المدرسة لمدة إحدى عشر عاماً كيما يحصلوا على دورة متعمقة باللغة الروسية. إلا أن المدارس المتوسطة التي توفر التعليم باللغة الروسية لم تكن توفر في كثير من الأحيان التعليم باللغة الأستونية وذلك في إطار حملة واسعة النطاق موجهة من موسكو غايتها الاستيعاب وإضفاء الطابع الروسي وبالتالي اهتمال الثقافة الأستونية بشكل متعمد. وقد نشأ أطفال الأسر المهاجرة دون دراية أو معرفة باللغة الأستونية عملياً وعزلوا عن مجتمعهم الأستوني. وفي هذا الصدد، جرى احلال التوازن في النظام التعليمي.

وأوضح من خلال عملية إعادة تشكيل المناهج الدراسية أن أحد المشاكل الرئيسية التي يتبعين مواجهتها في السنوات القادمة عدم وجود عدد كافٍ من معلمي اللغة الأستونية في المدارس المتوسطة الروسية. وتبيّن الأرقام أن عدد هؤلاء المعلمين قد ارتفع من ٤٣١ في السنة الدراسية ١٩٩٢-١٩٩١ إلى ٤٩٩ في السنة الدراسية ١٩٩٤-١٩٩٣. وكتدبّير مؤقت، تمت الاستعاذه بمعلمين ذوي كفاءات أقل من أجل تخفيف النقصان الحاد في عدد المعلمين، ولكن يجري في الوقت نفسه التماس حلول طويلة الأجل. وفي هذه السنة أدخل في جامعة فيروما ميدان جديد للدراسة هو تعليم اللغة الأستونية في مدارس تعليم اللغة الروسية، وسيجري أيضاً اعتباراً من عام ١٩٩٥، زيادة عدد الطلاب المقبولين في برامج مماثلة في جامعة تالين (Tallin Pedagogical University) وفي جامعة تارتو. ومن الواضح أن نقص عدد المعلمين باللغة الأستونية في المدارس الروسية لم ينشأ فجأة وإنما كان جزءاً من تراث نظام تعليمي موجه من موسكو. ومن الواضح بالمثل أن جهود حكومة أستونيا الرامي إلى توفير تعليم اللغات لن يعطي ثماره بين عشية وضحاها.

وإن الإدعاء القائل بأن الطلاب الروس لن يعرّفوا المصطلحات العلمية والتكنولوجية الروسية لدى تخرجهم من المدارس المتوسطة الأستונית هو إدعاء يخلو من الدقة أيضاً. فالمنهاج الدراسي في المدارس المتوسطة التي توفر التعليم باللغة الروسية أو باللغة الأستونية على السواء يشترط بالفعل تعليم المصطلحات باللغات الأكثر شيوعاً في كل اختصاص من الاختصاصات، واللغات الغالبة بصفة عامة هي الانكليزية والروسية والألمانية.

وهذا يكفل للطلاب إمكانية متابعة دراساتهم في الخارج إذا شاءوا بما في ذلك الاتحاد الروسي. ولم تتلق السلطات الأستونية أي احتجاج من الطلاب العديدين الذي يدرسون في الخارج تقول بأن نظام التعليم الأستوني قد عجز عن تحضيرهم لدراساتهم في المستقبل. ويمكن الافتراض أيضاً أن أي طالب جاد مهتم بما فيه الكفاية في ميدان دراسته لن يجد مشكلة في العثور على المصطلحات المتصلة بدراسةه بلغته الأصلية.

وفيما يتعلق بتزويد المدارس المتوسطة التي توفر التعليم باللغة الروسية بمواد تعليمية، هناك حالياً ثلاثة خيارات متاحة لها هي: كتب مدرسية باللغة الأستونية أصلاً، وكتب مدرسية معدة بصورة مشتركة من قبل كتاب أستونيين وكتاب روس، وكتب مدرسية منشورة في روسيا أو طبعات مستنسخة منها في أستونيا. وقد حدثت مؤخراً، بكل أسف، عدة حالات لم تصل فيها إلى أستونيا طلبات كتب مدرسية من روسيا مدفوعة القيمة سلفاً مما جعل السلطات محترسة من تقديم طلبات إضافية من هؤلاء الموردين.

وفي أثناء الإصلاح التعليمي، جُعلت المناهج الدراسية للمدارس الأساسية المتوسطة الأستونية، والروسية متطابقة. ولا يدرّس التاريخ الروسي كموضوع منفصل وإنما يُدرس في إطار التاريخ العام اسوة بتدریس تاريخ البلدان الأخرى المجاورة لنا.

ويتمتع الأستونيون والروس على حد سواء بفرص متساوية للدراسة في معاهد التعليم العالي. ويعتبر نظام فحص الدخول واحداً بالنسبة للجميع ولا توجد أية فوارق ملحوظة بين نتائج فحص الدخول للطلاب من أصل أستوني أو للطلاب الناطقين باللغة الروسية. ويعطى التعليم باللغتين معاً. وظللت النسبة المئوية للطلاب الذين يدرsson في إطار مجموعات روسية ثابتة على حالها وتقارب ٢٠ في المائة من مجموع عدد الطلاب خلال السنة الدراسية ١٩٩٣-١٩٩٤. وقد خصصت جامعة Pedagogical في فصلها الدراسي القادم عدداً من المقاعد المحددة للطلاب القادمين من مدارس توفر التعليم باللغة الروسية من أجل تسهيل الدراسة في الميادين التي لا تتوافر فيها دورات إلا باللغة الأستونية. ويقوم الإصلاح الحالي للتعليم العالي على افتراض مقاده أن كفاءة الطلاب ستزداد يوماً بعد يوم في اللغات الالزمة لحضور الدورات والاضطلاع بالوظائف العملية التي تملتها عليهم متطلبات المنهاج الدراسي الذي يختارونه وليس لغتهم الأم. فعلى سبيل المثال، يزداد حالياً عدد الأساتذة الزائرين في التعليم العالي الأستوني وتتاح الدروس أيضاً في الوقت الحاضر باللغتين الألمانية والإنكليزية بالإضافة إلى اللغتين الأستونية والروسية.

وتنبغي الإشارة أيضاً إلى أن المجموعات الإثنية الروسية والمجموعات الإثنية الأخرى الناطقة بالروسية تتمتع بخيارات وفرص أكبر للدراسة في مؤسسات التعليم العالي باللغة الروسية بالمقارنة مع المؤسسات التعليمية في الاتحاد الروسي. بل تم في أستونيا مؤخراً افتتاح مؤسستين تعليميتين جديدين للتعليم العالي باللغة الروسية، هما "كلية نارفا لتدريب معلمي العلوم الإنسانية" و "كلية فيروما لمعلمي العلوم".

#### خامساً - الإعلام باللغة الروسية

بالنظر لموقع أستونيا الجغرافي، يمكن مشاهدة التليفزيون الفنلندي في شمال أستونيا، والتليفزيون السويدي في الجزر المقابلة للشاطئ الغربي منها، والتليفزيون اللاتفي في جنوب أستونيا، والتليفزيون الروسي في شرق أستونيا، وتجري جميعها دون أي تقوية لإشارات البث الأصلية. ولا تُمول حكومة أستونيا تقوية البث التليفزيوني الأجنبي إلى المناطق التي لا يمكنها استقباله لولا ذلك. وفي الوقت نفسه، ليست

هناك أي قيود على الدول الأجنبية إذا شاءت تقوية بثها التليفزيوني إلى استونيا على نفقتها الخاصة. وقد فعل الاتحاد الروسي هذا بالضبط لبعض الوقت إلا أنه اختار بعد ذلك التوقف عن تقوية البث في آذار/مارس من هذه السنة.

وسيقوم التليفزيون الاستوني المملوك للدولة قريباً بزيادة عدد ساعات البث باللغة الروسية من ساعتين ونصف حالياً في الأسبوع إلى ثلاثة ساعات ونصف. وبإضافة إلى البرامج الإخبارية اليومية، ستذاخر بشكل منتظم ثلاثة مرات في الأسبوع برامج مسلية مدتها نصف ساعة وسيخصص وقت مقتطع لبرامج إضافية عند الاقتضاء. وهناك محطات تليفزيونية تجارية تبث جزئياً باللغة الروسية. ويجري حالياً إدخال شبكات تليفزيونية محورية من بينها التليفزيون الروسي في المدن الكبرى. ومن أصل أربع قنوات إذاعية مملوكة للدولة هناك قناة تبث حسراً برامج باللغة الروسية على مدى ١٨ ساعة في اليوم. وبدأت محطات إذاعية تجارية عديدة ناطقة باللغة الروسية البث الإذاعي وهناك قنوات إذاعية أجنبية تحول البرامج إلى استونيا.

وتتوفر حكومة استونيا التمويل للمنشورات الروسية بشكل متساوٍ مع المنشورات الاستونية وتعطي أفضلية للمنشورات غير التجارية من قبل منشوريين ثقافيين روسيين تدعيمهما حالياً. ولا تتدخل الحكومة في تمويل الصحف اليومية أو محتواها، سواء كانت وطنية أو محلية، حتى وإن احتوت المنشورات مشاعر معادية للاستونيين أو معادية لاستونيا. وتتاح وسائل الإعلام الأجنبية عن طريق العديد من الوكالات والموزعين الذين يستوردون مجموعة واسعة من المنشورات وفقاً لطلب السوق. ويوجد في أكشاك بيع الجرائد عادة ما يزيد عن ٢٠ من المنشورات المطبوعة في روسيا. ويمكن إدخال أي جريدة أو مجلة من أي بلد في العالم إلى استونيا عن طريق اشتراك خاص. ومن الصعب فهم السبب الكامن وراء انتقاد الاتحاد الروسي لزيادة أسعار العديد من المنشورات، نظراً لأن حكومة استونيا لا تدعم أي منشورات محلية أو أجنبية ولا تتدخل في التوزيع بأي حال.

ولا صحة للزعم القائل بأن الكتب الروسية قد سُحبـت من المكتبات في تالين. فعلى سبيل المثال، يصل عدد الكتب الروسية الموجودة في المكتبة الوطنية حوالي نصف عدد الكتب الموجودة فيها والبالغ ٤ ملايين كتاب. ولا تزيد نسبة المطبوعات الاستونية التي يمكن استعارتها من المكتبة عن ٢٩,٥ في المائة من أصل المطبوعات الـ ٣٤٠٠٠ الموجودة فيها. وتبلغ نسبة المطبوعات الصادرة باللغات الأجنبية ٥٧ في المائة من جميع المطبوعات الجديدة المطلوبة في عام ١٩٩٣ وخمسها كتب روسية. ويبلغ عدد الناطقين بالروسية ثلث عدد مستخدمي المكتبة المسجلين.

ويبلغ عدد شركات المسارح المملوكة من الدولة في استونيا حالياً نفس العدد الذي كان عليه خلال فترة الاحتلال وهو عشر شركات ناطقة باللغة الاستونية وشركة واحدة ناطقة باللغة الروسية. إلا أن مبيعات المسرح الروسي من البطاقات، بالرغم من نوعيته الفنية العالية، تعتبر منخفضة.

## سادسا - حرية الأديان

يضمن دستور استونيا حرية الدين والضمير لجميع الأشخاص. ولم يُبلغ عن حدوث أي تمييز ديني في استونيا. واستناداً لقانون الكنائس والأبرشيات، سجلت السلطات الاستونية الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية التي أنشئت ككنيسة وطنية مستقلة في عام 1923 تحت سلطة بطريرك القدس القسطنطينية. وقد أعيدت إلى الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية حقوق الملكية التي كانت تتمتع بها قبل قيام الاحتلال السوفيaticي بنفيها في عام 1944. أما الكنيسة الأرثوذكسية الأخرى التي تخضع لبطريرك موسكو والتي تستخدم المباني العائدة للكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية التي صودرت خلال فترة الاحتلال فقد تقدمت كذلك بطلب للتسجيل تحت اسم الكنيسة الأرثوذكسية الرسولية الاستونية. ورفض هذا الطلب على أساس أن القانون يشترط أن يكون اسم الكنيسة المسجلة مجدداً متميزة بكل وضوح عن اسم أي كنيسة مسجلة بالفعل في البلد. ومن الممكن تلبية أي طلب للتسجيل تحت أي اسم آخر. ولم تخضع وزارة الداخلية، لأسباب انسانية، أي عقبات أمام الأنشطة التي تقوم بها الكنيسة الأرثوذكسية التي ما تزال تدين بالولاء لبطريرك موسكو حتى وإن كان من غير المشروع لأي كنيسة أن تعمل في استونيا وهي غير مسجلة فيها.

### النتائج

لم تجد بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ولا أي من البعثات العديدة الأخرى لتقصي الحقائق الموفدة إلى استونيا من قبل منظمات دولية أو من قبل البعثة الدائمة لمؤتمر الأمم والتعاون في أوروبا لدى استونيا، ما يؤكد صحة ادعاءات الاتحاد الروسي القائلة بوجود انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في استونيا. وترمي سياسات استونيا المتعلقة بالجنسية والأقليات القومية إلى إدماج أكبر عدد ممكن من الأجانب، بناءً على رغبتهم، في المجتمع بأسرع وقت ممكن. وإن استونيا مقتنة بأن هذا سيsem في إقامة علاقات حُسن جوار جيدة بين بلداننا على نحو أفضل بكثير من الاتهامات العارية عن الصحة التي يطلقها الاتحاد الروسي. وفي الختام، من المفيد اقتباس مقطع من تقرير أعدته "منظمة هلسنكي للرصد Helsinki Watch" المععنون "إدماج الأقلية من غير المواطنين في استونيا - Integrating Estonia's non-citizen Minority" وهو: "ندعو منظمة هلسنكي للرصد الحكومة الروسية إلى الامتناع عن تأجيج المناقشة حول حالة غير المواطنين في استونيا عن طريق الضجيج والغلو". ونحن على ثقة بأن الالتزام بهذه التوصية سيساعدنا أكثر من أي شيء آخر على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل بإلغاء التراث القاتم للنظام السوفيaticي السابق.

-----